

# هل مبيد «غليفوسات» المسرطن؟

## تمديد أوروبي لاستخدام مبيد مسرطن!

قبل نهاية العام الماضي بقليل صوتت 18 دولة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خلال جلسة خاصة عقدت في بروكسل، على تمديد استعمال «الغليفوسات»، بينما صوتت 9 ضده، بما في ذلك بلجيكا التي كانت أكثر المتحمسين لمنع استخدام هذا المبيد. وقد عبر وزير الزراعة البلجيكي دونيس دو كارم عن أسفه لقرار الدول الأوروبية تمديد استعمال مبيد الأعشاب الضارة (الغليفوسات) لمدة خمس سنوات قادمة. وأشار الوزير البلجيكي إلى أن القرار جاء مخيباً للآمال، «خاصة أنه لم يتضمن أي حديث عن استراتيجية خروج من الغليفوسات، ولم يخصص أي موازنة للبحث عن بدائل له»، حسب كلامه. وأعرب عن مخاوفه من أن يتم تمديد المدة لفترة إضافية بعد خمس سنوات، الأمر الذي يشكل خطراً مستداماً على الصحة العامة.

وطالب الوزير السلطات الفيدرالية في البلاد البحث عن طرق من أجل تقنين وتخفيض استخدام الغليفوسات في البلاد من أجل استبداله تدريجياً بمستحضرات أقل خطراً على النباتات والإنسان. وكانت العديد من التقارير العلمية قد أكدت أن استعمال الغليفوسات يتسبب في إصابات بالسرطان لدى المزارعين الذين يستخدمونه وأيضاً لدى المستهلكين بسبب وجود جزيئات منه في الخضراوات والفواكه.

نسب التعرض للغليفوسات وغيرها. أما في ما يخص أدلة الدراسات الحيوانية فقد خلص استعراض الباحثين من الاتحاد الأوروبي إلى أنه لم يلحظ زيادة كبيرة في الأورام على أي من المجموعات المعالجة من الحيوانات وذلك في تسع دراسات على الفئران أجريت على المدى الطويل. من ناحية أخرى، أخذت «إبارك» دراستين تظهران آثاراً مسرطنة كبيرة على الفئران وهذا ما اعتبره أقرانهم في الاتحاد الأوروبي بمثابة تغيير ضئيل إحصائياً.

### مناهج مختلفة وغياب الشفافية

خلاصة القول هو أننا أمام واقعين: الأول أن إبارك والاتحاد الأوروبي يتخذان نهجين مختلفين في تصنيف المواد الكيميائية. فالأول ينظر إلى الغليفوسات كمادة أساسية نشطة وإلى المبيدات القائمة على تلك المادة كمجموعة واحدة بصرف النظر عن تكويناتها، بينما ينظر الاتحاد الأوروبي إلى المادة نفسها باعتبارها مادة كيميائية مركبة من عناصر مختلفة وإلى هذه العناصر كل على حدة. وهذا أمر مهم لأنه على الرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن بعض التركيبات القائمة على الغليفوسات سامة للجينات (أي تضر بالحمض النووي)، فالبعض الآخر الذي يركز فقط على المادة الفعالة الغليفوسات لا يظهر هذا التأثير. ومن المرجح، بالتالي، أن الآثار السامة على الجينات كانت قد لوحظت في بعض الصيغ القائمة على الغليفوسات وأن أسبابها تعود إلى مكونات أخرى أو مشتركة.

والثاني هو أن التجارب المخبرية المتعلقة بتقرير «إبارك» والفوارق بينه وبين الهيئة الأوروبية يعتبران انتهاكاً للشفافية المطلقة في تناول هكذا قضية. من أجل الحفاظ على الصحة العامة. لست بصدد التعمق في مجريات هذا الموضوع وعرض الفوارق العلمية الأخرى في هذه العجالة، ولكن ما أريد قوله هو أن ما تم تداوله أخيراً للدفاع أو لتبرير هذه التجارب في قضية ذات طابع عام إنساني بامتياز ولا يمكن اعتبارها مجرد قضية محلية أو حتى إقليمية، إنما يعكس مدى حساسية هذه المسألة وبالتالي مدى أهمية وجود تلك المنظمات المؤكدة إليها مسؤولية كبيرة تتعلق بالصحة العامة للإنسان أينما كان وقدرتها على التجرد من المصالح الخاصة أو من تضارب مصالح فيما بينها. ولذلك فعندما نقرأ ما نشر حول هذا الموضوع لا بد أن يصيبنا بعض من الشكوك والخوف.

\* باحثة وأخصائية في سلامة الأغذية. هانوفر - ألمانيا



من يراقب ترسبات المبيدات الكيميائية المسرطنة؟ (الشيعة)

أنه لم يلاحظ وجود ارتباط إيجابي بين التعرض للمادة المذكورة وبين السرطان، وهذا ما اعتبره الفريق العلمي تفسيراً سببياً موثقاً به، ومع ذلك لم يكن بالإمكان استبعاد عدة عوامل أخرى قد تؤثر على موضوعية الأدلة كعامل الصدفة أو أنه ليس هناك اتجاه ثابت لنتائج الأبحاث، علاوة على احتمال حصول انحياز لاتجاه معين في الأبحاث. رغم أن مجموعة عمل «إبارك» استندت إلى دراسات عالية الجودة من حيث التطبيق والأسلوب مما يقلل من احتمال بعض التحيزات علماً بأن بعض من تلك الدراسات كانت قد صنفت من قبل هيئة سلامة الأغذية الأوروبية على أنها غير موثوق بها لعدم تقييمها عوامل مؤثرة أخرى تعتمد دراستها غالباً على الأبحاث المتعلقة بالأمراض الوبائية كالتدخين والأمراض السابقة وبالمعلومات عن

التي لم تكن قوية أيضاً. تقول الوكالة الأميركية لحماية البيئة، التي قامت بتقييم الغليفوسات لأول مرة في الثمانينيات، واستعرضتها مرات عدة منذ ذلك الحين، أن المشكلة التي نتحدث عنها ذات «خطر منخفض للإنسان» وأن التقييم النهائي لم يؤكد وجود أي مخاطر على صحة الإنسان عند استخدام المنتج. ومع ذلك، يشير تقييم المخاطر البيئية إلى أن هناك احتمالاً للتأثير على الطيور، والثدييات، والنباتات البرية والمائية. وخلال العامين الماضيين قدمت أيضاً الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية والوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية التي تقدم المشورة إلى 28 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي تقييماً عن مادة الغليفوسات مرتكزة على الأدلة العلمية وتقرير «إبارك». وفي تقرير أعده المعهد الاتحادي الألماني لتقييم المخاطر (بفر) خلصت الهيئة إلى

### انحياز في الأبحاث

أما في ما يتعلق بالأدلة البشرية فقد أشارت الهيئة إلى أن هناك أدلة محدودة جداً على وجود ارتباط بين التركيبات القائمة على الغليفوسات والأورام السرطانية، وهي غير حاسمة بشكل عام لجهة وجود علاقة ارتباط سببية واضحة بين الغليفوسات والسرطان في الدراسات البشرية، كذلك فإن ملحق «بفر» حول تقرير الهيئة العامة للبيئة لم يؤكد وجود ارتباط إيجابي ثابت.

وبالعودة إلى تقرير «إبارك» فالأدلة عن الإصابة بالسرطان في الدراسات البشرية كانت محدودة وهذا معناه

## اتلاف إدارة النفايات يرفض توسيع المكبات

في آب 2017 بالأخص إجراء مسح ميداني ودراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية وغيرها لتحديد المواقع المحتملة لإنشاء مرافق لإدارة النفايات المنزلية الصلبة خاصة مواقع المقالع والكسارات والمكبات العشوائية التي يمكن إعادة تأهيلها واستخدامها. وإطلاق حملة وطنية للتخفيف من إنتاج النفايات والفرز من المصدر.

والقانون رقم 126 / 1977 وتعديلاته واتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وتقييم آثار أية خيارات لإدارة النفايات الصلبة من الناحية البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. كما طالب باستكمال الدراسات التي اقترحتها وزارة البيئة في خطتها المقدمة إلى مجلس الوزراء

ستكلف سنين طويلة من الجهد والعمل ومئات ملايين الدولارات لمعالجة التلوث البحري وإعادة الحياة البحرية إلى طبيعتها في حال لم يكن الضرر البيئي نهائياً وغير قابل للتصحيح. وطالب الائتلاف الحكومة بالالتزام بالتشريعات والقوانين الوطنية والدولية لا سيما مرسوم 2012/8633 «تقييم الأثر البيئي»

في أيار 2018. معتبراً أن التقصير والإهمال المتعمدين في إدارة ملف النفايات الصلبة وعدم توسيع وتأهيل معامل الفرز والتسيخ له طابع استثماري عقاري على حساب طبيعة لبنان وصحة شعبه، محملاً المسؤولية الآتية والمستقبلية لكل من سهّل وساهم واستفاد من ارتكاب هذه الجرائم البيئية ذات كلفة تدهور بيئي عالية جداً والتي

رفض ائتلاف النفايات المساعي الرسمية الأخيرة لتوسيع مكبات النفايات البحرية التي إن دلت على شيء فهي تدل على الفشل الذريع في إعداد وتنفيذ خطط بيئية سليمة. ورأي الائتلاف في موقف متشدد له أسس أن العجلة في توسيع هذه المكبات البحرية وراءها هلع رسمي من عودة النفايات إلى الشوارع تزامناً مع الانتخابات التشريعية